

المملكة العربية السعودية والبرنامج النووي الإيراني ٢٠٠٢-٢٠٢٢



ا.م.د. ميثاق خير الله جلود

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

Mithaq_new@gmail.com

النشر: ٢٠٢٣/٧/١

القبول: ٢٠٢٣/٦/١٣

الاستلام: ٢٠٢٣/٥/٣

مستخلص البحث

يهدف البحث إلى بيان مدى تطور البرنامج النووي الإيراني وإلى توثيق وتتبع الاستراتيجية السعودية تجاه هذا البرنامج، فضلاً عن مناقشة فرضية امتلاك كل من إيران والسعودية للسلاح النووي في المستقبل، تناول البحث الموضوع على أربعة محاور الأول تحدث عن نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، وخصص الثاني لبيان موقف السعودية من هذا البرنامج، أما المحور الثالث فقد ناقش فرضية امتلاك إيران للسلاح النووي، أما المحور الرابع فقد ناقش مدى تطور البرنامج النووي السعودي ضمن استراتيجية توازن القوة مع إيران، وأهم ما تم التوصل إليه أن البرنامج النووي الإيراني وصل مراحل متقدمة، في وقت تسعى السعودية إلى منع إيران من امتلاك السلاح النووي، وإذا تعذر ذلك ستتجه نحو امتلاك سلاح مماثل. الكلمات المفتاحية: السعودية؛ إيران؛ البرنامج النووي الإيراني؛ البرنامج النووي السعودي.

Kingdom of Saudi Arabia and the Iranian Nuclear Program 2002-2022

Assist. Prof. Dr. Mithaq Kh. Jallud 
Regional Studies Center/ University of Mosul
Mithaq_new@gmail.com

Received: 3/5/2023

Accepted: 13/6/2023

Published: 1/7/2023

Abstract

The research aims to show the extent of the development of the Iranian nuclear program, to document and track the Saudi strategy towards this program, as well as to discuss the hypothesis that both Iran and Saudi Arabia will acquire nuclear weapons in the future. The research studied the subject through four sections; the first one involved the emergence and development of the Iranian nuclear program. The second stated Saudi Arabia's position on this program. The third section discussed the hypothesis of Iran's possession of nuclear weapons. The fourth one included the hypothesis of Saudi Arabia's possession of nuclear weapons within the strategy of balance of power with Iran. The most important conclusion is that the nuclear program has reached advanced stages and Saudi Arabia is willing to prevent Iran from acquiring a nuclear weapon, and if this is not possible, it will move towards acquiring a similar one.

Keywords: Saudi Arabia; Iran; Iranian Nuclear Program; Saudi nuclear program.

مقدمة:

يعد ملف البرنامج النووي الإيراني من الملفات المهمة في منطقة الشرق الأوسط ، منذ أن أصبح يشكل أزمة دولية عام ٢٠٠٢، فضلاً عن تداعياته الخطيرة إذا تحولت إيران من الجانب السلمي إلى العسكري في برنامجها النووي، ومن هذا المنطلق تعد المملكة العربية السعودية من أكثر دول المنطقة اهتماماً بتداعيات ومآلات هذا البرنامج.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توثيق مدى تطور البرنامج النووي الإيراني ومعالم الاستراتيجية السعودية المتبعة تجاهه، فضلاً عن الاحتمالات المتوقعة لردة الفعل السعودية إذا انتجت إيران أسلحة نووية، وبيان مدى تقدم البرنامج النووي السعودي.

أهمية البحث:

يخوض الطرفان -السعودية وإيران- صراعاً مفتوحاً على الاحتمالات كافة -لم يصل إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة- منذ نحو عقد من الزمن، ومن هذا المنطلق يعد البرنامج النووي الإيراني وتداعياته موضوع بحث دائم لدى صانع القرار السياسي السعودي، فضلاً عن ذلك أصبح هذا الملف مثار اهتمام باحثين ومختصين في العلاقات الدولية والبحوث الاستراتيجية.

إشكالية البحث:

تطور البرنامج النووي الإيراني في العقد الأخير تطورات سريعة، إذ وصلت إيران إلى مستويات تخصيص عالية، ومن هنا زاد قلق دول المنطقة ولاسيما السعودية من تداعيات ومآلات البرنامج النووي الإيراني ومنها سباق تسلح وإمكانية اندلاع حرب، كل ذلك سيكون مرتكزاً أساساً لصانع القرار السياسي السعودي في تعامله مع هذا الملف.



فرضية البحث:

يفترض البحث أن البرنامج النووي الإيراني من القضايا الاستراتيجية التي سيكون لها تداعيات ونتائج من المحتمل أن تكون سببا في تحولات مهمة على النظام السياسي في إيران ومدى نجاحه في إدارة هذا الملف ومدى جدية ونجاعة رد الفعل السعودي تجاهه، ولاسيما بعد عام ٢٠١٥، إذ إن تطور البرنامج النووي الإيراني وردة فعل المملكة العربية السعودية تجاه هذا التطور حتماً سيكون لهما تداعيات مستقبلية على علاقات البلدين والمنطقة عموماً، ولاسيما أنه سيكون سبباً في سباق تسلح نووي يبدأ من إيران والسعودية ولن يتوقف عندهما.

منهجية البحث:

تم استخدام المنهج التاريخي الاستقرائي بعد تثبيت وتحليل تطورات البرنامج النووي الإيراني بالاعتماد على مصادر أساسية عن الموضوع.

هيكلية البحث:

قُسم البحث على أربعة محاور؛ تناول الأول نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، أما المحور الثاني فقد خُصص لمناقشة وتوثيق موقف المملكة العربية السعودية من البرنامج النووي الإيراني في المدة ٢٠٠٢-٢٠٢٢، وبحث المحور الثالث احتمالية امتلاك إيران للسلاح النووي وتداعيات هذا الحدث إن حصل، وسلط المحور الرابع الضوء على البرنامج النووي السعودي واحتمالات امتلاك السعودية للسلاح النووي في المستقبل.

أولاً: نشأة البرنامج النووي الإيراني وتطوره:

تعود بدايات البرنامج النووي الإيراني إلى ستينيات القرن العشرين، عندما نصبت إيران مفاعلاً نووياً صغيراً للأغراض البحثية عام ١٩٦٠ بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية (Squassoni, 2005, 2)، وقد تم تشغيل هذا المفاعل عام ١٩٦٧، ومن ثم وقّعت إيران على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨، وصادقت عليها عام ١٩٧٠، في تلك المدة عززت إيران توجهاتها النووية

بشراء مفاعلات نووية صغيرة من الولايات المتحدة الأمريكية بقدرة (٥ ميجا واط) (Kerr, 2009, 1).

تم تأسيس منظمة الطاقة النووية الإيرانية عام ١٩٧٤، ومنذ تلك المدة توجهت إيران إلى أوروبا لبناء وتطوير مفاعلات نووية جديدة، ففي عام ١٩٧٦ تم التعاقد مع شركة (سيمنز) الألمانية على بناء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر) جنوب إيران، بطاقة تصل إلى (٢٠٠ ميكا واط) لكل مفاعل، كما اتفقت إيران مع شركة (فرانوم) الفرنسية على بناء مفاعلين آخرين جنوب غرب إيران بطاقة كل منهما (٩٠٠ ميكا واط) (العبيدي، ٢٠٠٩، ٢٢٨)، ولا نعرف سبب عدم استمرار التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال؛ لكن المرجح أن الولايات المتحدة كانت وما زالت تتعاون في المجال النووي لمديات محدودة حتى مع حلفائها.

ولتعزيز القدرات العلمية الإيرانية في مجال الطاقة النووية قامت السلطات الإيرانية بإرسال العشرات من الطلاب والباحثين والفنيين في مجال الطاقة النووية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (علاوي، ٢٠٠٩، ٨٣-٨٤).

بعد نجاح الثورة الإيرانية في شباط ١٩٧٩ أوقفت القيادة الإيرانية الجديدة البرنامج النووي الإيراني دون ذكر أسباب، وقد فُسر هذا التوقف لأسباب عدة أهمها؛ الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوربية (Ogultarhan, 2010)، إلا أن هذا التوقف لم يستمر سوى خمسة أعوام ففي عام ١٩٨٤ أعيد نشاط البرنامج النووي الإيراني، في تلك المدة كانت الحرب العراقية- الإيرانية قد أشدت أوارها، وأصبح الطرفان العراقي والإيراني يبحثان عن الأسلحة التقليدية وغير التقليدية ولاسيما الصواريخ البالستية، وفي ظل سباق التسلح هذا كانت الصحافة الغربية تنشر تقاريراً- مبالغ فيها- بين الحين والآخر عن قدرات العراق المتقدمة في المجال النووي والصواريخ البالستية، فضلاً عن قيام القوة الجوية العراقية بتوجيه عدة ضربات على مفاعل (بوشهر) مما أدى إلى تدمير أجزاء مهمة منه، ويبدو أن هذه الأسباب وغيرها دفعت القيادة الإيرانية إلى إحياء البرنامج النووي الإيراني، وركزت اهتمامها في مجال



البحث العلمي ، فطورت مركز (أمير أباد) للأبحاث النووية و أسست مركز أبحاث نووية جديد في جامعة أصفهان بمساعدة من فرنسا (جلود، ٢٠١١، ٢١٢-٢١٣)، فضلاً عن استدعاء العلماء الإيرانيين الذين تركوا البلاد بعد الثورة الإيرانية، وإصدار عفو عن المطلوبين منهم (علاوي، ٢٠٠٩، ٨٩).

لقد كان التطور الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني في حقبة التسعينيات من القرن العشرين بعد أن اتجهت إيران إلى الاتحاد الروسي وأبرمت اتفاقاً على إنشاء مفاعلين نوويين بطاقة (١٠٠٠ ميكا واط) في محطة (بوشهر) عام ١٩٩٥، فضلاً عن بناء مفاعلين نوويين جديدين، وتزويد إيران بالوقود النووي، وقيام الاتحاد الروسي بتدريب عدد من الخبراء والفنيين الإيرانيين على أراضيه (جلود، ٢٠١١، ٢١٣-٢١٤).

عقب هذا التعاون الاستراتيجي الإيراني- الروسي تعددت المنشآت النووية الإيرانية وتوزعت في أنحاء البلاد: (مفاعل بوشهر، مفاعل سقند، مفاعل بارجين، مفاعل دار خوين، مختبر أمير أباد، موقع أصفهان، موقع معلم كلاية، موقع كركان، موقع ناتانز، موقع أراك، موقع كرج، مركز بحوث جامعة طهران، مركز رازي...) (علاوي، ٢٠٠٩، ١١٢-١١٨).

على الرغم من سعي إيران لتطوير قدراتها في المجال النووي لم يكن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة دولية حتى آب عام ٢٠٠٢، عندما كشفت منظمة مجاهدي خلق الإيرانية (المعارضة لنظام طهران) في مؤتمر صحفي في واشنطن عن مفاعلين نوويين سريين هما (ناتانز) و(أراك)، وقد أيدت هذه المعلومة لجنة (معهد العلوم والأمن الدولي) وهي لجنة مراقبة نووية أمريكية برئاسة (ديفيد اولبرايت)- عالم نووي عمل مع لجان التفتيش داخل العراق- بعد أن عززت معلومة منظمة مجاهدي خلق بصور التقطتها الأقمار الصناعية، فضلاً عن معلومات عن الموقعين المذكورين (Einhorn, 2004, 22).

كان رد الجانب الإيراني على هذا التطور الخطير، بتبرير إخفاء هذين الموقعين خشية أن تُوقف الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني عندما تعلم بمستوى تطوره، وليس لإنتاج أسلحة نووية، كما حاولت إيران طمأنة العالم بفتوى أصدرها المرشد الإيراني (علي خامنئي) تحرم امتلاك وتخزين الأسلحة النووية (جلود، ٢٠١١، ٢١٦).

لم تكن مبررات إيران مقنعة للمجتمع الدولي؛ لذلك طالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران بتقديم إيضاحات وتفسيرات وإفية حول مفاعلاتها النووية في (ناتانز) (وآراك)، وبعد جولات من المفاوضات الأوربية- الإيرانية استمرت نحو ثلاث سنوات لم تستجب إيران لطلبات الوكالة، وإنما قررت القيادة الإيرانية أن تتقدم خطوة إلى الأمام عندما أصدر مجلس الشورى الإيراني قراراً بإنتاج الوقود النووي في الخامس عشر من أيار ٢٠٠٥، وأردفت القيادة الإيرانية هذا التصعيد بإلغاء تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، وأعلنت أنها نجحت في امتلاك دورة الوقود النووي، وأنها دخلت "النادي النووي" في العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٦ (كايل، ٢٠٠٧، ٧٩٦)، ومن المرجح أن القيادة الإيرانية أرادت بهذا التصعيد كسب ورقة تفاوضية، إذ من المعروف أن الإيرانيين لديهم نفس طويل في المفاوضات.

بعد هذا التطور تحققت رغبة الولايات المتحدة في إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أصدر قرارات متلاحقة تضمنت عقوبات اقتصادية وتقنية (Kerr, 2009, 2)، فقد صدرت قرارات متلاحقة من مجلس الأمن، فبعد إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ صدر قرار من المجلس جاء فيه: "إن تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ... يورد عددا من المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني بما في ذلك مواضيع لها أبعاد عسكرية، وأن الوكالة غير قادرة على التوصل إلى استنتاج بأنه لا توجد أنشطة نووية غير معلنة في إيران"، كما قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريراً آخر إلى مجلس الأمن الدولي في الثامن والعشرين من نيسان ٢٠٠٦ تضمن شكوكاً وقلقاً حول البرنامج النووي الإيراني،



وإصفاً واقع الحال بعدم احراز تقدم في كشف جميع أنشطة إيران في هذا المجال، وفي التقرير المرسل إلى مجلس الأمن في الثامن من حزيران ٢٠٠٦ تم التأكيد على أن إيران لم تنفذ طلبات مجلس محافظي الوكالة بالكامل، ووفق هذه التقارير اتخذ مجلس الأمن قراراً بموجب المادة (٤٠) من الفصل السابع، يهيب بإيران الالتزام بطلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولاسيما تعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم، ويهيب بالدول كافة بالامتناع عن تزويد إيران بمواد أو معدات تخص التخصيب (مجلس الأمن، ٢٠٠٦).

أما قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٧٤٧) فقد صدر في الرابع والعشرين من آذار ٢٠٠٧ وأشار إلى أن إيران لم تلتزم بالقرار (١٦٩٦) وقد فرض مجلس الأمن بموجبه قيوداً على إيران وعلى الدول التي تتعامل معها إيران بخصوص المواد المرتبطة بأنشطتها النووية (مجلس الأمن، ٢٠٠٧).

رغم متابعة مجلس الأمن للملف النووي الإيراني لم تتجاوب إيران مع قرارات المجلس بالكامل وهذا ما تأكد في فحوى قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٨٠٣) الذي صدر في الثالث من آذار ٢٠٠٨ وشجب عدم تعاون إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إذ أكدت تقارير الأخيرة أن إيران لم تلتزم بشكل تام بمتطلبات القرارات السابقة، ولاسيما فيما يخص الالتزام بالبروتوكول الإضافي-الخاص بتفتيش المنشآت المفاجئ- والأنشطة المتعلقة بالمفاعلات التي تعمل بالماء الثقيل، ومن جانب آخر رحب مجلس الأمن بالاتفاق الذي تم بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لحل المسائل العالقة وفق تقرير رفعه مدير الوكالة في الثاني والعشرين من شباط ٢٠٠٨ (مجلس الأمن، ٢٠٠٨).

تزامن هذا القرار مع إيقاف إيران المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وبذلك أصبح الملف النووي الإيراني بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول مجلس الأمن دائمة العضوية زائداً ألمانيا (١+٥) منذ عام ٢٠٠٨ (Kerr, 2009, 2).

بعد خمسة أشهر من هذا التطور صدر قرار مجلس الأمن ذو الرقم (١٨٣٥) في السابع والعشرين من أيلول ٢٠٠٨ مؤكداً على ضرورة التزام إيران بتعهداتها للوكالة الدولية للطاقة الذرية (مجلس الأمن، ٢٠٠٨ ب)، ولم يشر القرار إلى مسألة إيقاف إيران مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي في إشارة إلى عدم أهمية الموضوع. كان عام ٢٠٠٩ بداية لطرح حلول دبلوماسية للملف النووي الإيراني ولاسيما أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك اوباما (٢٠٠٩-٢٠١٦) وصلت إلى البيت الأبيض في هذا العام، وكانت قد قررت إيجاد حل دبلوماسي للملف النووي الإيراني، ففي اجتماع (١٠+٥) في جنيف في التاسع عشر من تموز، وتشرين الأول ٢٠٠٩، تم التوصل إلى اتفاق مبدئي حول خارطة طريق لدفع الملف النووي الإيراني نحو الحل، وكانت المفاوضات في تلك المدة قد وصلت إلى توقيع مسودة تفاهم، تقوم بموجبها روسيا باستلام اليورانيوم الإيراني وتخصبه لدرجة (١٩%)، ومن ثم يتم تحويله إلى فرنسا كي تقوم بعملية تبديله بقضبان وقود، ومن ثم تُسلم لإيران، ورغم الموافقة المبدئية التي صدرت عن إيران، إلا أنها عدلت عنها بعد مدة وجيزة دون ذكر أسباب (اوغلو، ٢٠١٠).

بعد فشل مفاوضات جنيف فرض مجلس الأمن عقوبات إضافية وفق القرار ذي الرقم (١٩٢٩) الذي صدر في التاسع من حزيران ٢٠١٠، وقد كان هذا القرار قد حمل في طياته عقوبات أكثر صرامةً ومما جاء فيه: "لم توقف إيران بشكل دائم وكامل الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة والمشاريع المرتبطة بالماء الثقيل على النحو المحدد في القرارات السابقة... ولم تستأنف تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي... وإذ يعرب المجلس عن استيائه من رفض إيران اتخاذ الخطوات المطلوبة"، ووفق هذا القرار منع المجلس دول العالم من التعامل الاقتصادي الذي يفاد منه في المجال النووي مع إيران، ومنع توريد أسلحة قتال رئيسة إلى إيران، وفرض عقوبات على كيانات وأشخاص إيرانيين" (مجلس الأمن، ٢٠١٠).



لم تتخذ دول (١+٥) في تلك المدة خطوات تصعيدية تجاه إيران، على الرغم من عدم التزام إيران بقرارات مجلس الأمن بشكل كامل، وبقي هذا المشهد حتى عام ٢٠١٣ عندما بدأت مفاوضات جديدة لإيجاد حل للقضية، وفعلاً تم التوصل في نهاية المطاف إلى الاتفاق النووي بين إيران و(١+٥) في الرابع عشر من تموز ٢٠١٥، بعد مفاوضات استمرت نحو (١٨) شهراً في جنيف وفيينا ونيويورك، وتم التوقيع عليه في لوزان وملخصه: تخفيض أجهزة الطرد المركزي ومخزون اليورانيوم في المفاعلات النووية الإيرانية لمدة تتراوح بين (١٠ إلى ١٥) سنة، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية والعسكرية على إيران (الموسوي، ٢٠١٧، ١٧٠-٢٠٠).

رحب مجلس الأمن الدولي في العشرين تموز ٢٠١٥ بالاتفاق، إذ تضمن القرار (٢٢٣١) إشادة بالجهود الدبلوماسية التي بذلت لإيجاد حل لأزمة الملف النووي الإيراني من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وفرنسا والصين والمانيا، كما رحب القرار أيضاً بتأكيد إيران مجدداً إنها لن تسعى أبداً وتحت أي ظرف للحصول أو حيازة وتطوير أسلحة نووية، وفي حال إبلاغ الوكالة بالالتزام إيران سيتوقف العمل بالقرارات السابقة (٧ قرارات) التي فرضت قيود وعقوبات (مجلس الأمن، ٢٠١٥).

لقد أثبتت الأحداث أن الاتفاق النووي كان مكسباً مهماً للجانب الإيراني، ومن المرجح أن هذا الأمر جعل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢٠) تتسحب منه في الثامن عشر من أيار ٢٠١٨ إذ صرح ترامب قبيل إلغاء الاتفاق النووي بالقول: "لم تعد الولايات المتحدة تصدر تهديدات فارغة" (Trump Is Expected to Leave Iran Deal, 2018)، مما أعاد الأمور إلى نقطة البداية وجعل إيران تعاود تخصيص اليورانيوم.

عندما وصل الرئيس جو بايدن إلى البيت الأبيض عام ٢٠٢١ بدأت مرحلة مفاوضات جديدة ومضنية مع إيران لعقد اتفاق جديد، في وقت وصلت فيه إيران في برنامجها النووي إلى مراحل متقدمة، ولاسيما أنها أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية

وأخر عام ٢٠٢٢ أنها وصلت إلى درجة نقاء (٦٠%) في تخصيب اليورانيوم في موقع (فورودو) النووي (الجزيرة مباشر، ٢٠٢٢).

ثانياً: موقف المملكة العربية السعودية من البرنامج النووي الإيراني:

منذ تسعينيات القرن العشرين بدأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى تشعر بالقلق من البرنامج النووي الإيراني، إذ عبّر مجلس التعاون الخليجي عن قلقه من تطور البرنامج النووي الإيراني في القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة عام ١٩٩٦، إذ تطرق المجلس إلى احتمالية سعي إيران لامتلاك أسلحة غير تقليدية - في إشارة غير مباشرة إلى تنامي القدرات النووية- (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ١٩٩٦).

لم يكن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة ولم تكن الأنظار مسلطة عليه حتى عام ٢٠٠٢ عندما تم كشف المفاعلين السريين في (ناتانز وارك)، وبالرغم من خطورة الأمر لم يكن للمملكة العربية السعودية موقف أو تصريح يتناسب مع أهمية الحدث، وبالمقابل كانت إيران تؤكد سلمية برنامجها النووي كلما سنحت الفرصة، فقد أكد حسن روحاني أمين المجلس الأعلى للأمن القومي (رئيس إيران ٢٠١٣-٢٠٢١) للمسؤولين السعوديين عندما زار الرياض في ٢٠٠٥ عدم سعي إيران لامتلاك سلاح نووي، كما عرض على الجانب السعودي استعداد إيران لتبادل الخبرات مع السعودية في هذا المجال (الجميلي، ٢٠٢١، ٣٠٧).

بعد إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن عام ٢٠٠٦ -كما ذكرنا فيما سبق- تم سؤال وزير الخارجية السعودي الأمير (سعود الفيصل) عن الأمر فأجاب: "المملكة تفضل نهج الحوار... ونحن نأمل من إيران أن لا تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية" (الجميلي، ٢٠٢١، ٣١٠)، إذ كانت المملكة تتبنى خطاباً ودياً تجاه إيران في تلك المدة انسجماً مع سياق العلاقات الجيدة مع إيران.



بعد تولي الرئيس باراك أوباما للإدارة الأمريكية وجه خطاباً إلى الشعب الإيراني بمناسبة رأس السنة الفارسية في العشرين من آذار ٢٠٠٩ (بتوقيت الشرق الأوسط ٢١ آذار)، حث فيه القيادة الإيرانية على التجاوب مع الحلول الدبلوماسية للمشكلات العالقة ولاسيما ملف البرنامج النووي، ومنذ ذلك الوقت شعرت القيادة السعودية أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما متبن سياسة ناعمة تجاه إيران - في مقابل تبني سياسة ضاغطة تجاه السعودية وإثارة ملفات حقوق الإنسان وتمويل الإرهاب - وهذا الأمر مقلق للسعوديين، وقد تم تداول هذا القلق السعودي في أروقة البيت الأبيض؛ لذلك قدم الرئيس أوباما تطمينات إلى السعودية في خطابه الذي وجهه إليهم بمناسبة انعقاد القمة الخليجية التشاورية في الرياض في الخامس من أيار ٢٠٠٩، بقوله: "هذا التقارب لن يكون على حساب دول الخليج" (رشيد، ٢٠١٢، ٢٤٤)، وبدوره قدم وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) تطمينات مماثلة للسعوديين خلال زيارته الرياض في أيار ٢٠٠٩ - ١١٤ (Abo-Nasr, 2009; Alhilaly, 2022, 114-115).

على الرغم من أن إدارة الرئيس أوباما انتهجت سياسة ناعمة تجاه إيران إلا أن ملف سياسية إيران في منطقة الشرق الأوسط يعد من الملفات ذات الأهمية القصوى للولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كانت سياسة الرئيس أوباما غير بعيدة عن مصالح الولايات المتحدة طويلة الأمد في المنطقة، إذ حاولت الإدارة الأمريكية الإفادة من قلق دول الخليج العربي من تنامي قدرات إيران النووية والبالستية، لدفعها إلى شراء مزيد من الأسلحة الأمريكية، ففي تموز ٢٠٠٩ أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية (هيلري كلنتون) إلى: " احتمال إنشاء مظلة دفاعية لدول الخليج العربي" (الدرع الصاروخي)، والذي سيجعل المملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي تنفق أموالاً طائلةً مقابل هذه المنظومة، لكن المملكة العربية السعودية لم تتجاوب مع الرغبات الأمريكية، بسبب التكلفة العالية للمشروع، فضلاً عن أن هذا الاقتراح يعني قبول الأمر الواقع - إيران نووية - (Kostiner, 2010, 39).

بغض النظر عن نجاح الولايات المتحدة من فشلها في إقناع دول الخليج العربي بزيادة نفقات التسليح الدفاعي، كانت إدارة الرئيس أوباما ماضية في سياسة تخفيف الضغط عن إيران فيما يخص البرنامج النووي الإيراني، بنت استراتيجيتها على أساس مراقبة صارمة لهذا البرنامج مقابل رفع جزء من العقوبات المفروضة على إيران (Kostiner, 2010, 39).

لقد أدركت القيادة السعودية أن الإدارة الأمريكية ماضية في سياستها تجاه إيران، ورغم ذلك لم تحدث تطورات ذات شأن في الموقف السعودي تجاه الأمر، باستثناء بعض المواجهات الإعلامية السعودية- الإيرانية والتي بدأت تأخذ طابع الصراع، ولاسيما بعد محاولة اغتيال السفير السعودي في الولايات المتحدة الأمريكية (عادل الجبير) عام ٢٠١١ وتوجيه شبهات الاتهام نحو إيران؛ لذلك اتصل الرئيس باراك أوباما في الحادي عشر من تشرين الأول ٢٠١١ بالسفير السعودي (عادل الجبير) وأكد له على أن الولايات المتحدة الأمريكية ضامنة لأمن الدبلوماسيين على أراضيها (Obama, n.d.)، وفي اليوم التالي اتصل بالملك عبدالله بن عبد العزيز (٢٠٠٥-٢٠١٥) وأكد له ملاحقة الفاعلين (Obama, n.d.)، إذ اعتقد السعوديون أن سياسة أوباما الناعمة تجاه طموحات إيران في المنطقة كانت السبب المباشر لهذه الحادثة.

منذ عام ٢٠١٣ اتخذت إدارة أوباما قراراً بالحل الدبلوماسي للملف النووي الإيراني- الابتعاد عن السلاح النووي أو تأخيره مقابل تخفيف العقوبات- ووفق هذه الاستراتيجية انطلقت المفاوضات الأمريكية- الإيرانية، وقد عقّب مجلس الوزراء السعودي في اجتماع عقد في الخامس والعشرين من تشرين الثاني ٢٠١٣ بالقول: " إذا توافرت حُسن النوايا فيمكن أن يشكل هذا الاتفاق خطوة أولية في اتجاه التوصل إلى حل شامل لأزمة البرنامج النووي الإيراني " (سلمان، د.ت، ٣٣٥).

لقد حرص الرئيس أوباما في أكثر من مناسبة على تطمين الجانب السعودي، ومن المعلومات التي رشحت عن البيت الأبيض في هذا السياق أن أوباما أكد خلال



زيارته للسعودية في الثامن والعشرين من آذار ٢٠١٤ على أنه لن يسمح لإيران بامتلاك السلاح النووي، وأن المفاوضات النووية منفصلة عن الملفات الإقليمية الأخرى، كما شدد على أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تترك الشرق الأوسط عرضة لسطوة قوى أخرى -في إشارة إلى إيران- (Obama's Visit to Saudi Arabia, 2014, 2).

ولإتمام الاتفاق النووي أخذت إدارة أوباما تقدم حوافز لإيران، منها القبول بإيران بوصفها طرفاً في المبادرات الرامية لحل الأزمة السورية، هذه السياسة جعلت السيناتور الأمريكي (جون ماكين) يتهم إدارة أوباما في كانون الثاني ٢٠١٥ بقوله: "هناك توجه لقبول استيلاء إيران على الشرق الأوسط، مقابل الاتفاق النووي" (القاضي، ٢٠١٧، ٦٢).

حصل الاتفاق النووي في نهاية المطاف بين إيران و١٠+٥ (دول مجلس الأمن دائمة العضوية والمانيا) في الرابع عشر من تموز ٢٠١٥، وتم التوقيع عليه في لوزان وملخصه: تخفيض أجهزة الطرد المركزي ومخزون اليورانيوم في المفاعلات النووية الإيرانية لمدة تتراوح بين (١٠ إلى ١٥) سنة، مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية والعسكرية على إيران (الموسوي، ٢٠١٧، ٢٠٠)، وقد رحب مجلس الأمن الدولي بالاتفاق في القرار (٢٢٣١) الذي صدر في العشرين من تموز ٢٠١٥ وأشاد بالجهود الدبلوماسية للأطراف كافة (مجلس الأمن، ٢٠١٥).

لم يكن رد الفعل السعودي تجاه الاتفاق النووي واضحاً، فقد أمسكت المملكة العربية السعودية العصا من الوسط مع الميل إلى عدم الارتياح من المفاوضات، فقبيل توقيع هذا الاتفاق عقدت قمة خليجية- أمريكية في (كامب ديفيد) التقى فيها أوباما بقيادة دول الخليج العربي في (١٣-١٤) أيار ٢٠١٥، إذ أراد الرئيس أوباما فيها توضيح وجهة النظر الأمريكية قبل التوقيع النهائي على الاتفاق النووي، إلا أن عدم حضور الملك (سلمان بن عبد العزيز ٢٠١٥-) فتح باب التوقعات بأن العلاقات بين الطرفين ليست على ما يرام، وعزز التحليلات الصحفية التي أشارت إلى عدم ارتياح

الجانب السعودي من سير المفاوضات، إذ أعربت دول الخليج العربي عن تأييدها عن التوصل لاتفاق نووي مع إيران؛ لكنها أكدت في ذات الوقت أنها تخشى أن يؤدي رفع العقوبات عن طهران إلى تمكينها من مواصلة السياسات المزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط، على أي حال تبدل الموقف بعد توقيع الاتفاق بشهر واحد، عندما التقى الملك سلمان بن عبد العزيز بالرئيس أوباما في البيت الأبيض في أيلول ٢٠١٥ (وكالة رويترز، ٢٠١٥)، إذ أيد الملك سلمان خطة العمل المشتركة الخليجية - الأمريكية ووصفها بأنها "تحالف استراتيجي جديد للقرن الحادي والعشرين" (Blanchard, 2016, 3)، كما أعلن عن دعمه للاتفاق النووي بين إيران و(٥+١) (*Joint Statement on the Meeting between President Barack Obama and King Salman Bin Abd AlAziz Al Saud*, 2015).

أما وزير الخارجية السعودي (عادل الجبير) فبعد اجتماع الرئيس أوباما مع الملك سلمان صرح قائلاً: "أكد الرئيس أوباما للملك سلمان على أن الاتفاق يمنح إيران من امتلاك سلاح نووي... وينص على عمليات تفتيش للمواقع العسكرية المشتبه بها... وضمن العودة إلى العقوبات سريعاً إذا انتهكت طهران الاتفاق" "وزاد: السعودية تشعر بالارتياح إزاء تأكيدات الرئيس أوباما بشأن اتفاق إيران النووي، وتعتقد أن الاتفاق سيسهم في الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط" (وكالة رويترز، ٢٠١٥).

استمرت الإدارة الأمريكية في تقديم التطمينات للسعودية ودول الخليج العربي كلما حققت إيران مكسباً جديداً، ومن الأمثلة على ذلك عندما التقى الرئيس أوباما قادة دول الخليج العربي في قمة مجلس التعاون التي عقدت في الرياض في نيسان ٢٠١٦ أكد قائلاً: "الولايات المتحدة حريصة على إتمام بنود الاتفاق النووي... وهي حريصة على منع إيران من امتلاك سلاح نووي"، وعن هذا الأمر عبرت مجلة (فورن بوليسي) الأمريكية بالقول: "الخليجيون أمسكوا بأنوفهم وأبدوا الاتفاق النووي مع إيران عند زيارة أوباما لقمة مجلس التعاون في السعودية وعلى رأسهم السعودية"، في دلالة على ازديادهم الأمر وتأييدهم له على مضمض (Gregory Gause III, 2016).



يبدو أن السعودية استمرت في تأييدها الاتفاق النووي؛ لأنها لا تمتلك بديلاً، وفي هذا الصدد قال (سجاد بور) الباحث في شؤون إيران في مؤسسة (كارنغي) للسلام الدولي: "رغم غضب السعوديين من الولايات المتحدة بعد الاتفاق النووي مع إيران، إلا أنهم لا يملكون بديلاً عن الولايات المتحدة لا مع موسكو ولا بكين" وزاد: "هناك مفهوم متداول داخل البيت الأبيض مفاده أن الولايات المتحدة والسعودية تجمعهما صداقة وليستا حليفين، على عكس الولايات المتحدة وإيران فهما حليفتان وليستا صديقتين" (عبدالله، ٢٠١٩، ١٥٢).

إن التفسير الأكثر قرباً من المنطق يفضى إلى أن تأييد المملكة للاتفاق النووي في تلك المدة كان بسبب غياب استراتيجية سعودية تجاه تطورات البرنامج النووي الإيراني، إذ كانت أغلب تصريحات المسؤولين السعوديين تنم عن عدم وضوح رؤية وارتباك في المواقف، وهذا ما يفسر تغيير الموقف السعودي تجاه الاتفاق حتى قبل أن تنسحب منه الولايات المتحدة.

لذلك استدركت السعودية واستخدمت خيارات أخرى خارج إطار التصريحات الرسمية، عن طريق توجيه رسائل في الصحافة على لسان الأمير هذا أو ذاك، ففي لقاء أجره الأمير (تركي الفيصل) السفير السابق لدى الولايات المتحدة ومدير الاستخبارات السعودية لمدة طويلة في الولايات المتحدة قال: "إذا حصلت إيران على أسلحة نووية ستعيد المملكة وباقي دول الخليج حساباتها لمواجهة التهديد المحتمل بما في ذلك الحصول على أسلحة نووية.." (Blanchard, 2016, 3).

بعد انسحاب إدارة ترامب من البرنامج النووي الإيراني عام ٢٠١٨ كان هذا القرار محل ارتياح ورضا لدى القيادة السعودية التي بدأت تبحث عن دور واضح في مفاوضات الملف النووي الإيراني، ففي البيان الختامي للقمة الحادية والأربعين الذي عقد في منطقة العلا السعودية في الخامس من كانون الثاني ٢٠٢١ عبّر مجلس التعاون عن رغبته في الاشتراك بمفاوضات البرنامج النووي الإيراني، وأن يشمل

الاتفاق الجديد صواريخ إيران البالستية وسياستها في المنطقة (الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٢١).

خلاصة الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني عبر عنها وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان عند لقائه في فينا (الكسندر شلينجر) وزير خارجية النمسا في الثالث والعشرين من حزيران ٢٠٢١ بالتاكيد على مسألتين أساسيتين هما: ضرورة محاسبة إيران على عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، و ضرورة استمرارية المراقبة المشددة للتأكد من سلمية البرنامج النووي الإيراني (صحيفة الخليج الجديد، ٢٠٢٢).

ثالثاً: فرضية امتلاك إيران سلاحاً نووياً:

منذ التسعينيات بدأت التكهانات والتخمينات والشكوك تدور حول فرضية تحول البرنامج النووي الإيراني نحو التوجهات العسكرية، وقد كانت التخمينات تحمل طابعاً اعلامياً في أحيان، واستخبارية في أحيان أخرى، إلا أن الملفت للنظر أنها لم تكن مبنية على حقائق ملموسة مما جعلها تؤثر على مصداقية أي تخمين مستقبلي حول إمكانية وتوقيت امتلاك إيران للسلاح النووي، أول هذه التخمينات كان من مدير الاستخبارات الأمريكية (روبرت غيتس) في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي عام ١٩٩٢ عندما قال: " أتوقع أن تمتلك إيران السلاح النووي عام ٢٠٠٣" (جلود، ٢٠١١، ٢١٢-٢٣٩).

كما صرح وزير الدفاع الأمريكي (وليام بيرري) عام ١٩٩٤ قائلاً: " من الممكن أن تصل إيران إلى إنتاج أول قنبلة نووية في العام ٢٠٠٠"، وفي عام ١٩٩٥ صدر تقرير من (الوكالة الأمريكية لمراقبة ونزع التسليح) اتفق مع توقعات (روبرت غيتس) أن تصل إيران إلى أول قنبلة نووية عام ٢٠٠٣ (Gresh, 2007, 5).

بعد أن تم اكتشاف المواقع السرية النووية في إيران عام ٢٠٠٢ تم تكليف مجموعة العمل الأمريكية المسماة بـ " تدقيق طموحات إيران النووية" بمحاولة تخمين توقيت امتلاك إيران للسلاح النووي، وقد حاولت هذه المجموعة أن تصل إلى تخمين



قريب إلى الحقيقة ولم تستطع أن تقدم معلومات مؤكدة عن الوقت الذي ستنتج فيه إيران القنبلة النووية (Sokolski & Clawson, 2005, 5)، لقد أثبتت الأحداث فيما بعد أن هذه التخمينات الأمريكية كانت بعيد عن الواقع ومبنية على معلومات مبالغ فيها، أو كان لها أهداف أخرى غير معلنة.

أما جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد) فقد خمن أن إيران ستصل إلى القنبلة النووية في العام ٢٠٠٨ (Cordesman & Burke, 2007, 40-41)، ولم يكن هذا التخمين قريباً من الواقع، إما لفشل هذه الأجهزة في الوصول إلى الحقيقة، أو أنها أرادت دفع المجتمع الدولي وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ إجراء صارم تجاه إيران.

كان التخمين الأكثر واقعية عندما حدثت وكالة الاستخبارات الأمريكية معلوماتها وتوصلت إلى أن إيران وفق تطورات برنامجها النووي من المرجح أن تصل إلى السلاح النووي في مدة أقصاها عام ٢٠١٥. (Cordesman & Burke, 2007, 40)، لذلك من الممكن أن يكون سعي باراك أوباما للاتفاق النووي كان أحد أسبابه الأساسية هذا التخمين، إذ من المحتمل أن الإدارة الأمريكية أرادت كسب بعض الوقت.

وفيما يخص آراء الخبراء غير الرسميين في هذا الشأن فقد أشار عدد منهم إلى أن إيران اختارت انتهاج سياسة كسب الوقت، وبعد مدة ستختار الوقت المناسب للتحويل نحو السياسات المعلنة، وربما تفاجئ المجتمع الدولي والمنطقة بالإعلان عن قنبلة نووية، على افتراض أن إيران تحاول الإفادة من التجربة الكورية الشمالية، إذ كانت العقوبات التي فرضت على كوريا الشمالية في أعقاب التجربة النووية التي أجرتها محدودة التأثير وقصيرة الأمد؛ لذا من المرجح أن تتخذ إيران سياسات مماثلة، وإذا حصل ذلك فإن غالب الظن أن إيران ستنتج نحو أربع قنابل ذرية لحماية نفسها من رداد الفعل؛ لذلك عندما تنتج إيران قنبلتها الأولى ستختار سياسة التعتيم، والسؤال هنا هل سيكون من الممكن اكتشاف ذلك؟ وهنا يؤكد الكثير من الخبراء أن

هذا الأمر يعتمد بشكل أساسي على المعلومات الاستخباراتية، ومن الواضح أنه من الصعب الحصول على معلومات من هذا النوع (كام، ٢٠٠٨، ٥٧-٥٨)، وفي هذا الصدد ينبغي أن نتطرق إلى حقيقة مفادها أن امتلاك إيران للسلاح النووي لن يكون له تأثير استراتيجي في ميزان القوة إقليمياً ولا دولياً فهي لن تستطيع مجاراة الدول الكبرى في مجال السلاح النووي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا)، أما الدول الإقليمية مثل السعودية و تركيا ، ستسعى إلى حلول وخيارات سريعة وهذه الخيارات متاحة، إنما الأثر المتوقع سيكون سباق تسلح أو استخدام هذه الأسلحة في مغامرة غير محمودة العواقب.

يبدو أن إصرار إيران على الاستمرار في برنامجها النووي وسعيها لامتلاك الطاقة النووية، وتحملها للعقوبات الدولية، نابع من قناعتها بأن هذه العقوبات ستتلاشى تدريجياً مع مرور الزمن، كما هو الحال بالنسبة للعقوبات التي فرضت على الهند والباكستان بعد تجاربهما النووية عام ١٩٩٨، ولكن بعد ذلك عادت العلاقات مع الولايات المتحدة، كذلك تعتقد القيادة الإيرانية بأنه حتى لو تخلت إيران عن طموحاتها النووية، فإن علاقاتها مع الولايات المتحدة لن تتحسن (Einhorn, 2004, 28).

رداً على هذه التخمينات كانت القيادة الإيرانية تؤكد دوماً أن برنامجها للأغراض السلمية، ومن الناحية الاستراتيجية فإن هذه التأكيدات الإيرانية عبء على القيادة الإيرانية؛ لأنها لم تنتهج أسلوب الغموض، فلو فاجأت العالم بسلاح نووي في يوم من الأيام لن يكون التعامل معها كما حصل مع الهند والباكستان وكوريا الشمالية؛ لأن النظام الإيراني سيكون في هذه الحالة نظام غير موثوق فيه بالنسبة للمجتمع الدولي وسيكون ذلك حجة قوية لتدمير قدرات إيران العسكرية بالكامل.

على كل حال دفع تطور البرنامج النووي الإيراني المنطقة نحو سباق تسلح ولاسيما في مجال الصواريخ الباليستية فضلاً عن السعي إلى امتلاك الطاقة النووية، بدأت بوادر هذا التوجه تظهر في زيادة الانفاق العسكري في الشرق الأوسط ولاسيما المملكة العربية السعودية (كام، ٢٠٠٨، ٥٧) التي وقعت عقود بأكثر من (١٠٠)



مليار دولار في المدة (٢٠٠٩-٢٠١٦) (جلود، ٢٠٢٠، ٣٢-٣٣)، كما أن البرنامج النووي الإيراني دفع دول الخليج العربي إلى التحرك نحو إقامة برنامج نووي للأغراض السلمية فقد دعا الامين العام لمجلس التعاون الخليجي في العاشر من أيلول ٢٠٠٦ إلى اقامة تعاون نووي عربي مشترك، فضلا عن الأخبار التي تُطرح بين فينة وأخرى عن البرنامج النووي المصري، كما أن تركيا اختارت مدينة (سينوب) على البحر الأسود موقعاً لإقامة أول مفاعلاتها النووية (كام، ٢٠٠٨، ٥٧).

رابعاً: فرضية امتلاك السعودية سلاحاً نووياً:

بجانب الحلول السريعة التي من الممكن أن تنتهجها المملكة العربية السعودية في مواجهة طموحات إيران النووية هناك أيضاً السياسية طويلة الأمد في بناء قدرات نووية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني من الناحية العلمية بجانب الحلول الاستراتيجية، لقد بات من المعروف إن المملكة العربية السعودية تسعى في العقد الاخير نحو تكوين قاعدة علمية وفنية لبرنامجها النووي استعداداً لتطورات ومفاجآت البرنامج النووي الإيراني.

يعود تاريخ الحديث عن البرنامج النووي في المملكة العربية السعودية إلى عام ١٩٦٨ عندما وقعت السعودية على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وصادقت عليها عام ١٩٧٠ -إسرائيل الوحيدة غير الموقعة عليها في الشرق الأوسط- أما معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فلم توقع عليها السعودية (Bahgat, 2006, 423)، ومن الأمور المستغربة في تلك المدة أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تتعاون مع السعودية في مجال بناء مختبرات نووية كما فعلت مع العراق وإيران ويبدو أن السبب في ذلك عدم اهتمام السعودية بهذه التقنية في تلك المدة.

تم تأسيس معهد الأبحاث النووية السعودي عام ١٩٨٨ للأغراض العلمية السلمية، وقد حرصت السعودية على أن يكون جميع العاملين فيه معروفين للوكالة الدولية للطاقة الذرية (Lippman, 2008)، ومنذ تأسيس هذا المعهد ورغم شفافية السعودية في التعامل في هذا المجال، إلا أن التكهّنات والتخمينات والشكوك كانت

تثار حول طبيعة توجه السعودية في هذا الملف ولاسيما أن تأسيس معهد الأبحاث النووية السعودي تزامن مع اكتشاف صفقة الصواريخ الباليستية السرية التي حصلت عليها المملكة العربية السعودية من الصين^(٦٠).

ضمن هذا السياق أثير لفظ عام ١٩٩٤ حول نشاط نووي سعودي مزعوم عندما لجأ (محمد الخليوي) سفير السعودية في الأمم المتحدة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وادّعى أن بلاده متورطة في مخططات لإنتاج أسلحة نووية، وادّعى أيضا أن بلاده أنشأت برنامجا سرياً هدفه إنتاج أسلحة نووية مقره مركز الخرج للأبحاث النووية بقيادة الأمير (سلطان بن عبد العزيز) بعد حرب تشرين ١٩٧٣، وزاد بأن السعودية ساعدت العراق في الثمانينيات بـ (٥) مليار دولار لصالح القنبلة النووية العراقية مقابل مشاركة الأبحاث والنتائج، ورغم خطورة هذه الادعاءات لم يتم التعامل معها بجدية بسبب عدم وجود دليل واحد يؤيدها (Bahgat, 2006, 423).

عادت موجة من التكهنات الإعلامية بعد زيارة وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان لمنشآت نووية باكستانية في عام ١٩٩٩ وقد نفت السلطات الباكستانية تعلق الزيارة بالأسلحة النووية (Lippman, 2008, 4-5).

أما في الصحافة الغربية فقد تناولت طموحات السعودية النووية في عدة مقالات وتقارير، فعلى سبيل المثال ذكرت صحيفة الغارديان عام ٢٠٠٣ أن السعودية تسعى للحصول على أسلحة نووية، ووفقا للصحيفة فإن المملكة كانت تدرس ثلاثة خيارات: إما الحصول على أسلحة نووية أو التحالف مع قوة نووية (على الأرجح الباكستان) أو جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية، ضمن ذات السياق ذكرت صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية في تشرين الأول ٢٠٠٥ أن الرئيس دبليو بوش (٢٠٠١-٢٠٠٨) أبلغ رئيس الوزراء البريطاني (توني بليير) عن قلقه من أسلحة غير مشروعة من المحتمل أن تسعى السعودية لامتلاكها (Bahgat, 2006, 425).

لم تكن السعودية بعيدة عن هذه التقارير إذ كانت القيادة السعودية حريصة على التعامل بإيجابية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ونفي الشبهات المثارة حول



القدرات النووية ففي عام ٢٠٠٥ وقعت المملكة العربية السعودية على بروتوكول التجارب على الكميات الصغيرة ويسمح هذا البروتوكول للدول المصنفة منخفضة الخطورة بالانسحاب من أنظمة التفقيش المكثفة مقابل الإعلان عن أنشطتها النووية ، كما يسمح للأطراق الموقعة على هذا البروتوكول بامتلاك كميات صغيرة من اليورانيوم والبلوتونيوم والمواد الطبيعية الداخلة في التجارب النووية (Bahgat, 2006, 423).

لقد تبين أن التخمينات والتكهنات التي تثار حول البرنامج النووي السعودي في تلك المدة لا ترتقي إلى كونها معلومات، ورغم ذلك هناك رأي ساد في الأوساط الرسمية الأمريكية وفي عدد من عواصم الشرق الأوسط مفاده؛ في حال وصلت إيران إلى إنتاج قنبلة نووية ستكون السعودية مضطرة إلى أن تحذو حذوها فوراً.

لقد تزامن وصول الرئيس أوباما إلى إدارة البيت الأبيض عام ٢٠٠٩ وتبنيه سياسية تخفيف الضغط على إيران مع إصدار الملك عبدالله بن عبد العزيز مرسوماً ملكياً يعلن فيه البدء بتطوير القدرات النووية السعودية السلمية جاء فيه : " العمل على تطوير الطاقة النووية ... لسد احتياجات المملكة من الطاقة ... وتقليل الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية" (الجميلي، ٢٠٢١، ٣١١).

وبعد نحو عقد من الزمن أشار تقرير لمجلس النواب الأمريكي (أعد عام ٢٠١٩) إلى معلومة حول قيام شركة (ايرون بردج) الأمريكية ببناء محطات نووية للمملكة العربية السعودية وفق خطة لنقل التكنولوجيا النووية تبنتها إدارة ترامب منذ عام ٢٠١٦! (الجميلي، ٢٠٢١، ٣١٢).

لقد أكدت أوساط سعودية رسمية صراحةً في أكثر من مناسبة بأن السعودية ستتحول إلى برنامج نووي عسكري في حال أعلنت إيران عن قنبلة نووية وأول مسؤول سعودي صرح بذلك كان الأمير تركي الفيصل بقوله: " إذا تمكنت إيران من إنتاج قنبلة نووية ستعيد المملكة حساباتها لمواجهة هذا التهديد" وزاد: " ما هو الأمر الذي يمنعنا من امتلاك أنشطة نووية إذا فشلت جهود المنظمات الأممية في ثني إيران عن امتلاك أنشطة نووية متطورة " (Blanchard, 2016, 21)، وبدوره أبلغ الملك عبدالله بن

عبد العزيز الجانب الأمريكي: "إذا صنعت إيران القنبلة النووية ستسعى المملكة إلى ذات الغرض بغض النظر عن تعهداتها الدولية" (الجميلي، ٢٠٢١، ٣١٢).
ضمن ذات السياق صرح ولي العهد السعودي الأمير (محمد بن سلمان) وأكد في أكثر من مناسبة إن المملكة ستشجع بامتلاك سلاح نووي فور اعلان إيران للسلاح النووي وزاد عند استضافته في البرنامج الأمريكي الشهير (٦٠ دقيقة) عام ٢٠١٨ قائلاً: "إن إيران لن تستطيع مجازاة السعودية؛ لأن اقتصادنا أقوى من الاقتصاد الإيراني بكثير... وسياسية إيران مشابهة لسياسية ألمانيا قبيل الحرب العالمية الثانية..."(No Title, n.d.-a)، وقد عاد الأمير محمد بن سلمان وأكد توجهات المملكة هذه في مؤتمر صحفي في باريس مع الرئيس الفرنسي (امانويل ماكرون) في تموز ٢٠٢٢ قائلاً: "إن إيران لو أرادت تحويل برنامجها النووي للأغراض العسكرية فلن تستغرق سوى سنتين لصنع قنبلة نووية ونحن نستطيع عمل الكثير خلال هذه السنتين" (No Title, n.d.-b).

ضمن ذات السياق أكد مدير برنامج الخليج وسياسية الطاقة في معهد واشنطن (سايمون هندرسون) على أن المملكة ومنذ عام ٢٠٠٣ تتبنى استراتيجية نووية سرية بعد اتفاقها مع إسلام آباد بوضع قنبلتين نوويتين تحت تصرف السعودية، وأن الأخيرة حدثت ترسانتها من الصواريخ البالسيتية واستبدلت حشوات الصواريخ الصينية التي تمتلكها بالقود الصلب بدل السائل (Hindrson, 2022).

خاتمة:

نشأ البرنامج النووي الإيراني عام ١٩٦٠ بمفاعل صغير حصلت عليه إيران من الولايات المتحدة الأمريكية، وخلال عقدي السبعينيات والثمانينيات كان تقدم البرنامج النووي الإيراني بطيئاً إذ استعانت إيران بفرنسا وألمانيا لبناء مفاعلات جديدة، أما التطور الأساس في البرنامج النووي الإيراني كان في عقد التسعينيات بعد استعانة إيران بالاتحاد الروسي، خلال تلك المدة لم يكن البرنامج النووي الإيراني يمثل أزمة،



لكن بعد اكتشاف موقعي (اراك وناتانز) النوويين عام ٢٠٠٢ دخلت إيران في اتون أزمة استمرت حتى الوقت الحاضر وشهدت محطات أساسية أهمها: إحالة ملف البرنامج النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٦ وفرض عقوبات على أفراد وكيانات في إيران، ثم حدث انفراج نسبي عام ٢٠١٥ بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران و(١+٥) إذ لم يستمر هذا الاتفاق سوى ثلاث سنوات فقد انسحبت الولايات المتحدة منه مما أعاد الأمور إلى نقطة البداية ودفع إيران إلى إحراز تقدم في برنامجها النووي.

أما الموقف السعودي فقد كان غير واضح خلال المدة (٢٠٠٢-٢٠١٥) إذ كانت سياسية المملكة تجاه الملف النووي الإيراني مبنية على أساس تصريحات دبلوماسية هادئة واعتماد واضح على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، لقد كان الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ وما بعده نقطة تحول في الاستراتيجية السعودية تجاه البرنامج النووي الإيراني، بعد أن أدركت السعودية أنها على المحك وينبغي أن تتخذ خطوات في قبال البرنامج النووي الإيراني؛ لذلك بدأت التصريحات والمواقف السعودية تأخذ طابع الجدية وتتجنب اللغة الدبلوماسية فضلاً عن ذلك بدأت خطوات البرنامج النووي السعودي أكثر جدية، ولاسيما أن التخمينات تؤكد على أن إيران باتت قادرة من الناحية التقنية على إنتاج سلاح نووي.
أهم النتائج:

- ١- كان الموقف السعودي من البرنامج النووي الإيراني في المدة ٢٠٠٢-٢٠١٥ مؤطر بلغة دبلوماسية انسجاماً مع سياق العلاقات الجيدة مع إيران.
- ٢- أعتقد السعوديون أن سياسة أوباما المترخية تجاه طموحات إيران تحتم عليهم اتخاذ مواقف أكثر حدة وبخاصة بعد أن اثبتت الأحداث أن الاتفاق النووي كان مكسباً مهماً للجانب الإيراني.
- ٣- أيدت السعودية الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥؛ لأنها لا تمتلك بديلاً بسبب غياب استراتيجية سعودية واضحة تجاه تطورات البرنامج النووي الإيراني؛ لكن الموقف

تغير بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨، فقد تبنت السعودية استراتيجية واضحة من ثلاثة مطالب: ضرورة محاسبة إيران على عدم الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع الدولي، و استمرارية المراقبة المشددة على برنامجها النووي، السعي لتطوير قدرات نووية سعودية.

٤- استمرت الإدارة الأمريكية في تقديم التطمينات للسعودية ودول الخليج العربي كلما حققت إيران مكسباً جديداً.

٥- من الناحية الاستراتيجية تعد التأكيدات الإيرانية على سلمية برنامجها النووي عبء على القيادة الإيرانية؛ لأنها لم تنتهج أسلوب الغموض، فلو فاجأت العالم بسلاح نووي في يوم من الأيام لن يكون التعامل معها كما حصل مع الهند والباكستان وكوريا الشمالية؛ لأن النظام الإيراني سيكون في هذه الحالة نظام غير موثوق فيه بالنسبة للمجتمع الدولي.

٦- إن امتلاك إيران للسلاح النووي لن يكون له تأثير استراتيجي في ميزان القوة إقليمياً ولا دولياً فهي لن تستطيع مجاراة الدول الكبرى في مجال السلاح النووي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا)، أما الدول الإقليمية مثل السعودية و تركيا، فستسعى إلى حلول وخيارات سريعة وهذه الخيارات متاحة، إنما الأثر المتوقع سيكون سباق تسلح أو استخدام هذه الأسلحة في مغامرة غير محمودة العواقب.

الهوامش

(١) حصلت المملكة العربية السعودية من الصين على (٣٦) صاروخاً باليستياً من طراز (CSS2) مداها (٣٦٠٠) كم عام ١٩٨٦ ، وصلت السعودية سرا عام ١٩٨٨ وعندما كشفتها الولايات المتحدة كانت سببا في ازمة دبلوماسية بين الولايات المتحدة والسعودية كان من اثارها طرد السفير الامريكى (هيوم هورن) من السعودية بعد لقاءه الملك فهد بن عبد العزيز وخروجه عن اللياقة الدبلوماسية في هذا اللقاء (جلود، ٢٠١٧، ٧٢).

المصادر والمراجع

المصادر العربية:

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (كانون الأول ١٩٩٦). البيان الختامي للدورة

السابعة عشرة .Final Communiqué of the Seventeenth Session

<https://www.gcc-sg.org/ar-sa/Statements/SupremeCouncil/Pages/Final-Statementseventeenthsessi16.aspx>

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. (٥ كانون الثاني ٢٠٢١). البيان الختامي

الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الحادية والأربعين

.the Supreme Council in its forty-first session

<https://www.gcc-sg.org>

الجزيرة مباشر. (٢٢ تشرين الثاني ٢٠٢٢). إيران تبدأ تخصيب اليورانيوم لدرجة نقاء ٦٠% في

موقع فوردو النووي Fordow Iran begins enriching uranium to 60% purity at

.nuclear site

<https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/11/22/>

الجميل، ن. أ. ع. (٢٠٢١). موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي

الايرواني ١٩٩١-٢٠١٦: دراسة تاريخية

Council countries on the Iranian nuclear program 1991-2016. مجلة جامعة

تكريت للعلوم الإنسانية، ٢٨(٤).

<https://www.iasj.net/iasj/article/203327>

العبيدي، م. ع. ي. (٢٠٠٩). أزمة الملف النووي الإيراني وموقف الاتحاد الأوروبي منه ٢٠٠٢-

The crisis of the Iranian nuclear file and the position of the ٢٠٠٨

.European Union on it 2002-2008. مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، ٨(٢).

القاضي، م. ح. (٢٠١٧). الدور الإيراني في اليمن وانعكاساته على الأمن الإقليمي

.Iranian Role in Yemen and its Implications for Regional Security

الموسوي، ع. س. س. (٢٠١٧). الاتفاق النووي بين ايران ودول ٥+١: دراسة تحليلية

nuclear Agreement between Iran and the 5 + 1 Countries: An

Analytical Study. المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

<https://democraticac.de/?p=54853>

اوغلو، ب. ك. (٢٠١٠). الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الإيراني

Tripartite agreement on the Iranian nuclear file. مركز الجزيرة للدراسات.

<https://studies.aljazeera.net/ar/article/317>

جلود، م. خ. (٢٠١١). موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني U.S.A. Attitude From Nuclear program of Iran 2002-2010. مجلة دراسات إقليمية، ٢٤.

https://regs.mosuljournals.com/article_6464.html

جلود، م. خ. (٢٠١٧). الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي ١٩٩٠-٢٠٠٣: دراسة في العلاقات العسكرية والاقتصادية The United States of America and the Gulf Cooperation Council Countries 1990-2003: A Study of Military and Economic RelationsK، أطروحة دكتوراه.

جلود، م. خ. (٢٠٢٠). العلاقات السعودية-الأمريكية ٢٠٠٩-٢٠١٦: دراسة في مجالات الأمن والتسلح Saudi-American Relations 2009-2016: A Study in the Fields of Security and Armament. مجلة دراسات إقليمية، ٤٣.

رشيد، ح. ب. م. آ. (٢٠١٢). السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، Saudi Foreign Policy and Security in the Gulf Region. كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة.

https://gulfpolicies.org/attachments/old/article/2026/ALRACHEED_HA_MD_BEN_MOHAMED.PDF.pdf

سلمان، ف. د. د. (د.ت). انعكاس الاتفاق الإيراني- الغربي (١+٥) على امن الخليج العربي The reflection of the Iranian-Western agreement (5 + 1) on the security of the Arab Gulf. مجلة آداب البصرة، ٨٥.

صحيفة الخليج الجديد. (٢٠٢٢). No Title.

عبدالله، ز. (٢٠١٩). العلاقات الأمريكية - السعودية ما بين التعاون والتبعية US-Saudi relations between cooperation and dependence. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٣(٣٢).

علاوي، س. ج. (٢٠٠٩). البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية The Iranian nuclear program and its regional and international repercussions. سلسلة كتب ثقافية (١٠). بيت الحكمة.

كام، أ. (٢٠٠٨). إيران النووية الانعكاسات وطرائق العمل: وجهة نظر إسرائيلية Iran's Nuclear Repercussions and Modalities of Action: An Israeli Perspective. (ث. م. حسن مترجم)). مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.



كايل، ش. (٢٠٠٧). حظر الأسلحة النووية والحد من انتشارها: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي Prohibiting Nuclear Weapons and Limiting Their Proliferation: *الدولي* Armaments, Disarmament, and International Security. مركز دراسات الوحدة العربية.

مجلس الأمن. (٢٠٠٦). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (١٦٩٦) رقم الجلسة (٥٥٠٠). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

مجلس الأمن. (٢٠٠٧). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (١٧٤٧) رقم الجلسة (٥٦٤٧). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

مجلس الأمن (٢٠٠٨ أ). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (١٨٠٣) رقم الجلسة (٥٨٤٨). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

مجلس الأمن (٢٠٠٨ ب). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (١٨٣٥) رقم الجلسة (٥٩٨٤). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

مجلس الأمن. (٢٠١٠). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (١٩٢٩) رقم الجلسة (٦٣٣٥). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

مجلس الأمن. (٢٠١٥). وثائق الأمم المتحدة. UN Documents، القرار (٢٢٣١) رقم الجلسة (٧٤٨٨). <https://www.un.org/ar/our-work/documents>

وكالة رويترز (٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥) السعودية تدعم الاتفاق النووي الإيراني بعد زيارة سلمان الى البيت الأبيض Saudi Arabia supports the Iranian nuclear agreement after Salman's visit to the White House. Daly Sabah www.dailysabah.com/arabic/arab-world/2015/09/05

المصادر الأجنبية:

Abo-Nasr, D. (2009, June 2). iran Mideast peace likely obama focus in Saudi. The Washington Post.

<https://www.sandiegouniontribune.com/sdut-ml-saudi-obama-060209-2009jun02-story.html>

Alhilaly, A. (2022). The Impact of US Pressure on Saudi Arabia to Achieve Political and Security Reforms. *Human and Social Sciences Journal*, 49(6). <https://doi.org/https://doi.org/10.35516/hum.v49i6.3995>

Bahgat, G. (2006). Proliferation: The Case of Saudi Arabia. *Middle East Journal*, 60(3).

Blanchard, C. M. (2016). Saudi Arabia: Background and U.S.

Relations, CRS Report for Congress. In Congressional Research Service. The Library of Congress.

<https://apps.dtic.mil/sti/pdfs/AD1013586.pdf>

Cordesman, A. H., & Burke, A. A. (2007). Iran's Nuclear and Missile Programs: A Status Report. Center for Strategic and International Studies,(CSIS).

https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/legacy_files/files/media/csis/pubs/071126irannukewmd.pdf

Einhorn, R. J. (2004). A Transatlantic Strategy on Iran's Nuclear Program. The Washington Quarterly, 27(4).

<https://doi.org/10.1162/wash.2004.27.4.21>

Gregory Gause III. (2016, June 13). The Future of U.S.-Saudi Relations: he Kingdom and the Power. Foreign Affairs Magazine.

<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-states/2016-06-13/future-us-saudi-relati>

Gresh, A. (2007). Countdown to War on Iran. In Counter Punch.

<https://countercurrents.org/gresh070607.htm>

Hindrson, S. (2022). The Washington institute for near east policy.

Joint Statement on the Meeting between President Barack Obama and King Salman bin Abd AlAziz Al Saud. (2015, September 4).

<https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2015/09/04>

Kerr, P. K. (2009). Iran's Nuclear Program: Status. In Congressional Research Service. The Library of Congress, U.S. Gov.

Kostiner, J. (2010). The GCC States and the Security Challenges of the Twenty-First Century. Mideast Security and Policy Studies, 86.

Lippman, T. W. (2008). Nuclear Weapons and Saudi Strategy. The Middle East Institute Policy Brief, 5.

<https://www.mei.edu/publications/nuclear-weapons-and-saudi-strategy>

No Title. (n.d.-a). www.youtube.com/watch?v=UODasRTZ5ZQ

No Title. (n.d.-b). www.youtube.com/watch?v=oKQORrROimQ

Obama's Visit to Saudi Arabia. (2014, April). Arab Center for Research and Policy Studies Policy Analysis. www.dohainstitute.org

Obama, B. (n.d.). Barack Obama, Press Release-Readout of President Obama's Call to Ambassador Adel al-Jubeir of Saudi Arabia Online by Gerhard Peters and John T. Woolley. The American Presidency Project. www.presidency.ucsb.edu

Ogultarhan, A. (2010). Iran's Nuclear Program: The US Misses Opportunities? –An Examination of US Policies in the Middle East and Implications of those Policies on the US Global Position. Turkish Journal of International Relations, 9(1).

<https://dergipark.org.tr/en/pub/alternatives/issue/1696/21109>

Sokolski, H., & Clawson, P. (2005). Getting Ready For a Nuclear – Ready Iran. In U.S. Army War College. Strategic Studies Institute (SSI). <https://press.armywarcollege.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1726&context=monographs>

Squassoni, S. (2005). Iran’s Nuclear Program Recent Developments. In Congressional Research Service. The Library of Congress, U.S. Gov. https://www.everycrsreport.com/files/20051123_RS21592_7561171d820d1a59610ea6fc4acd292c870052df.pdf

Trump Is Expected to Leave Iran Deal, Allies Say. (2018). The New York Times.

<https://www.nytimes.com/2018/05/07/us/politics/trump-announce-withdraw-us-iran-deal.html>